الفصل الرابع
التخطيط السياحى

مقدمة

١ ـ نظرة تاريخية للتخطيط السياحى فى مصر.

٢ ـ مفهوم التخطيط السياحى.

٣ ـ مقومات وأسس التخطيط.

٤ ـ شروط نجاح التخطيط السياحى.

٥ ـ القواعد الأساسية لبناء استراتيجية الخطة السياحية.

٦ ـ الاجهزة والمؤسسات المعنية بالنشاط السياحى فى مصر.

التخطيط السياحى

مقدمة

أصبح التخطيط ذو أهمية كبرى بالنسبة للدولة النامية بصفة عامة، كما أصبح حقيقة مطلوبة بالنسبة للدول المتقدمة والدول التى ينظم اقتصادها حرية السوق، وذلك نتيجة لتعدد أنماط السياحة وتشعب أنواع الطلب وضرورة تدخل الدولة فى وضع السياسات ورسم الخطط للتنمية السياحية فى المناطق التى خصصت لذلك..

ويتجه التخطيط السياحي لتحقيق الأهداف التالية :

- تنويع المنتج السياحى وتوفير الخدمات المرتبطة به لتحسين وتنمية الموارد على مستوى الدولة وفقاً لأسلوب موحد.
- توفير المرونة الكاملة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتتمشى مع احتياجات الطلب العالمى أو المحلى.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والإنسانية فيما يضمن حمايتها من التدهور.
- توفير القوى البشرية اللازمة التى تحتاج إليها المنشآت السياحية وغيرها.

ويعتبر التخطيط السياحى ضرورة لحماية البيئة حيث يمكننا من وضع الضوابط والمعايير الفنية والمعمارية وغيرها التى تؤدى إلى استبعاد النتائج الضارة وتقليل معدلات الضياع والتركيز على الفوائد الإيجابية من السياحة.

هنا فإن التخطيط السياحى يقوم أساساً على المحافظة على القيم الحقيقية للمواقع السياحية سواء كانت تعتمد فى جاذبيتها على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أى عامل آخر.

والجدير بالذكر أن الطبيعة أو الموارد الطبيعية تعتبر من أهم العناصر المكونة للعرض السياحى من الناحية الاقتصادية حيث أنها تضفى على المنتج السياحى شخصية متميزة مما يتيح له وضعاً احتكارياً أو ما يمكن أن نسميه بالمنافسة الاحتكارية. لذلك كانت أساليب استخدام واستغلال الأرض والمواقع السياحية من أهم المشاكل التى يجب أن تراعى عند إيداع وإدارة الموارد السياحية حيث يجب أن تركز التنمية السياحية جهودها فى أن تضفى على المنتج السياحى صفة متميزة ينفرد بها دون غيره عد الدخول إلى خضم المنافسة العالمية.

١ ـ نظرة تاريخية للتخطيط السياحي في مصر والقرن الحادي والعشرون.

فى العصر الحديث قام «محمد على» بتنمية عدداً من المناطق السياحية، وهى ضمن حركة التنمية الشاملة فى مصر والتى تمت فى عهده. فكانت منطقة حدائق القناطر الخيرية المحيطة بقناطر (محمد على)، كما كان (الخديو اسماعيل) مهتماً بمنطقة حلون. فقامت نظارة الأشغال العمومية بتشييد فندق وحمامات بالمنطقة وتم ذلك فى عهد (الخديو توفيق)(١٤). حيث فشلت الحكومة فى تشغيل الفندق وادارته، مما اضطرها إلى منح الامتياز الى شركة سكة حديد حلوان، حيث كانت ادارة الشركة للفندق والعيون الكبريتية، امتداد لفشل الحكومة فى

الادارة، فاستمرت العين شبه معطلة أكثر من ثلاثة وأربعين عاماً فاستردت الحكومة العين والفندق من الشركة عام ١٩٢٦ وتم تسليم الفندق إلى وزارة المعارف لاستعمال المبنى كمدرسة ثانوية. أما الحمامات فكانت ادارتها عشوائية مما أدى إلى تدهور حالتها.

وفى عام ١٩٣٨ تشكلت لجنة لوضع خطة لتطوير ضاحية حلون، وكان من قرارات اللجنة دراسة مدينة حلوان ككل من الحمامات بمفهوم تخطيط المنطقة بأكملها، وليس تخطيط موقع الحمامات فقط ولكن تعطل المشروع ضمن ما تعطل من المشروعات الأخرى فنتيجة قيام الحرب العالمية الثانية. وتلى ذلك نشوب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

لقد كان بداية التطور السياحى فى مصر عام ١٩٥٣ باصدار القانون رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الأعلى لشئون السياحة. وكان من أختصاصات هذا المجلس :

١ ـ وضع برامج التنمية لحركة السياحة، ووضع المشروعات لتحسين المصايف والمشاتى.

٢ ـ وضع الضوابط والقوانين اللازمة والخاصة باستخدامات الاراضى بالمناطق السياحية.

٣ ـ وضع اقتراحات بالتشريعات اللازمة لتطوير العمل والحركة السياحية فى مصر.

ثم صدر القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات السفر والسياحة الذى اشترط لممارسة العمل فى حقل الخدمات السياحية أن تكون المنشأة فى شكل شركة وألا يقل راسمالها عن عشرة الاف جنيه وقد ترتيب على تطبيق هذا القانون أن اقتصر الترخيص بمزاولة نشاط السفر والسياحة على ٤٣ شركة من بين ٩٤ منشأة كانت تشتغل بهذه المهنة قبل صدور القانون.

ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة الاقليمية لتنشيط السياحة الذى شكلت بمقتضاه وبمقتضى التعديل الذى ورد عليه بالقرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ هيئات اقليمية لتنشيط السياحة فى الاقاليم السياحية بمصر.

وتتلخص مهمة هذه الهيئات فيما يلي :

* استغلال امكانيات الاقليم من الناحية السياحية.
* رفع المستوى الفنى للمناطق السياحية مع نشر الوعى السياحى للجماهير.
* القيام بالعمل على النهوض بالدعاية السياحية الخاصة بالاقاليم السياحية.
* اقتراح فرض رسوم لتنشيط السياحة.

ثم أعيد التخطيط التفصيلى لقطاع السياحة فى ج.ع.م. وأدرج ضمن الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس منذ عام ١٩٦٠، وخصصت فيها لأول مرة اعتمادات كبيرة لتنفيذ مشروعات النهوض بالسياحة.

على أن بداية النهضة الحقيقية السياحية المخططة تتمثل بحق فى بداية عام ١٩٦٢ عقب صدور القوانين الاشتراكية فى مصر فى يوليو عام ١٩٦١، وإنشاء المؤسسات العامة النوعية فى سبتمبر عام ١٩٦١، وكان منها المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق التى بدأت فى مباشرة نشاطها فى أوائل عام ١٩٦٢ (١).

إذا كان التخطيط ضرورة أساسية لأى نشاط أنمائى فإن النشاط السياحى من أحواجيا جميعاً إلى التخطيط الشامل الذى يستطيع أن يربط بين كافة العناصر والجهود العاملة فى الحقل السياحى بمصر . ذلك لأن السياحة صناعة مركبة تضم مرافق عديدة متباينة وانشطة اقتصادية مختلفة.

وإنتبهت الدولة فى يونيو ١٩٦٥ من الخطة الخمسية الأولى لتبدأ فى أول يوليو ١٩٦٥ الخطة الخمسية الثانية وهى التى سيتضاعف بانتهائها الدخل القومى. لم يكن للنشاط السياحى حتى عام ١٩٦٦ وزارة تهيمن عليه وتنظم وتخطط له وتسير دفته على النحو السائد الآن. وبصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٦٦ الذى تضمن تنظيم وزارة السياحة والآثار، تبلورت الرؤية واصبح للنشاط السياحى فى مصر وزارة مستقلة متخصصة.

ومما هو جدير بالذكر أن الجمهورية العربية المتحدة قد قطعت شوطاً لا بأس به فى هذا المضمار فقد استعانت فى عام ١٩٦٦ بأحد المؤسسات الأمريكية وهى مؤسسة الـ (S.B.S) فى إعداد دراسة قيمة عن الظروف والأوضاع السياحية، كما قامت المنظمة العالمية للتغذية والزراعة مستعينة بالخبير السياحى النمساوى دكتور/ بول برنيكر بعمل مسح سياحى للساحل الشمالى الغربى للجمهورية، وذلك فى صيف ١٩٦٨ .

كما قرر الاتحاد الدولى للهيئات السياحية الرسمية (I.U.O.T.O) بأن يقوم بعمل مسح سياحى لمنطقة الشرق الاوسط مستعينا بمؤسسة الـ (T.T.T) البريطانية. وكل هذه الدراسات القت الضوء على وضع البرامج المناسبة للتنمية السياحية فى مصر.

وفى أعقاب العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧، تم تدمير أغلب المنشآت السياحية التى أنشئت لتنمية بعض المناطق السياحية فى الغردقة، بور سعيد، السويس. وتعثرت عمليات التخطيط السياحى ويرجع ذلك إى انشغال مصر بمشاكل الحروب والأزمات ثم بالبناء والتعمير والتشييد.

فى الأول من مارس ١٩٧٣ صدر أول قانون يحدد وينظم المنشآت الفندقية والسياحية وتلاه مجموعة من القوانين والقرارات الوزارية. أما الشركات السياحية فقد صدر القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية لتنظيمها.

ومع بوادر السلام فى منطقة الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ ومع ظهور فترة السبعينات طرأت على الاقتصاد العالمى تغييرات هامة اصبحت تعرف بالانفتاح الاقتصادى العالمى وعليه كان من الضرورى أن يعاد النظر فى إقتصادياتنا لتتمشى مع التغييرات الطارئة وظهرت معالم الأنفتاح الاقتصادى العالمى، حيث بادرت الدول الغربية فى اعقاب عملية السلام إلى تقديم المعونة الفنية لمصر، فى الأول من مارس ١٩٧٣ صدر أول قانون يحدد وينظم المنشآت الفندقية والسياحية وتلاه مجموعة من القوانين والقرارات الوزارية. أما الشركات السياحية فقد صدر القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية لتنظيمها. وأجريت دراسات هيكلية كان الغرض منها وضع تصور للمستقبل السياحى والطاقة الفندقية اللازمة. وأهم هذه الدراسات : -

* قد أجري دراسة ايلاكو عام ١٩٧٦ كمدخل لدراسة خطة التنمية السياحية بالساحل الشمالى الغربى، وتم تقدير العدد الاجمالى للسياح فى السنوات (١٩٧٤ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠) وجاءت تقديرات الدراسة (عدد السياح بالآلاف) على النحو التالى (٦٧٩ ، ١٢٠٠ ، ٢١٠٠ ، ٢٢٠٠)

وفى مجال التخطيط الشامل للتنمية السياحية فى مصر، كانت تجربة مصر مع بيت الخبرة الإستشارى الألمانى (شتينبرجر) بوضع تصور عام للتنمية السياحية حتى عام ٢٠٠٠، وتم ذلك بتكليف من وزارة السياحة، ضمن المعونات الفنية لمصر، حيث بدأ العمل فى يونيو ١٩٧٣ حتى ١٥ يوليو ١٩٧٨ . وكانت أبرز ما قدمته الخطة من دراسات هى :

١ ـ توقعات الطلب السياحى

عام	عدد السياح المتوقعين
١٩٨١	١٥٦٤
١٩٨٥	٢٠٩٢
١٩٩٠	٢٤٧٨

٢ ـ تعتمد الخطة على سيادة السلام واستتباب الامن والحرية والعدل، وكانت وجهة نظر الخطة الالمانية أن التنمية السياحية المخططة الناجحة يمكن أن يتحقق من ورائها زيادة الرفاهية، ودعم الاستقرار الاجتماعى، بالاضافة إلى الرواج الاقتصادى للدولة والمواطن على السواء. كما أن التخطيط السياحى ضرورى لتجنب الأضرار التى تنجم عن النشاط السياحى. مثل مشكلات البيئة، والمشكلات الاجتماعية، والمشكلات الاقتصادية.

٣ ـ كما حرصت الخطة على ضرورة الاهتمام بمكونات البيئة فى مصر وحمايتها من التلوث، وخاصة التى توجد بها مناطق سياحية أو المدن السياحية. (كالقاهرة ـ الاسكندرية ـ الاقصر ـ اسوان ـ الساحل الشمالى الغربى ـ الغردقة).

٤ ـ وترى الخطة ضرورة العمل على إعداد مناطق أخرى لتنميتها سياحياً مثل (المنيا ـ ادفو ـ ابيدوس ـ واحة سيوة ـ الدلتا ـ سيناء).

فكانت تجربة مصر فى التخطيط لشواطئ البحر المتوسط، خاصة الساحل الشمالى ومناطقه المتفرقة، لا تتعدى مدينة مرسى مطروح، التى ضمت بعض الفنادق الصغيرة، يملكها بعض الاجانب، وفي عام ١٩٦٤ تم انشاء فندق سيدى عبد الرحمن.

وفي عام ١٩٧٥ بدأت هيئة تعمير الصحراء، فى التفكير فى تعمير الساحل الشمالى فلجأت إلى الجمعيات التعاونية للاسكان لكى تقوم بتخطيط وتنمية المناطق السياحية على امتداد الساحل الغربى العجمى عند الكيلو ٣٤ حتى الكيلو ١٠٠ . وبالفعل تم تخصيص المساحات المختلفة لجمعيات عام ١٩٧٧ . وعند مطابقة الرسومات الخاصة بتخطيط المنطقة، وجد تعارض مع مصلحة الجمعيات التعاونية، إذ ورد بالتخطيط أن بعض المساحات خصصت

لاقامة ملاعب أو للساحات الخضراء، أو لبناء فندق كبير، وجد أن هذه المساحات تشمل منطقة أو منطقتين من مناطق الجمعيات التعاونية، الأمر الذى دفع بالجمعيات التعاونية إلى عدم التجاوب مع هذا التخطى، وأسفر هذا الخلاف عن أعادة النظر في هذا التخطيط، بما يتوافق ويحقق مصلحة الجمعيات التعاونية. فكانت الخطوة الاولى أن أهدر هذا التخطيط برمته وألغى العمل به، وكان لوزارة السياحة دور في وضع أسس تخطيط المنطقة، وبدأت الوزارة في تخصيص ثلاث مناطق، تشمل ثلاث تجارب للتخطيط للتنمية السياحية :

التجربة الاولي : قرية مراقيا السياحية.

التجربة الثانية : قرية مصر الجديدة السياحية.

التجربة الثالثة : قرية مارينا العلمين السياحية.

كما كانت هناك تجربة أخرى فى التخطيط للتنمية لساحل البحر الأحمر ومناطقه المتفرقة حيث كانت تقتصر على عدد من المدن الرئيسية كمدينة السويس ـ ومدينة سفاجة ـ ومدينة القصير ـ ومدينة الغردقة وذلك قبل عام ١٩٦٧.

وقامت وزارة السياحة باجراء مسح شامل للشواطئ، وتحديد ٨٤ موقعاً صالحاً للتنمية السياحية، وتلا ذلك وضع خطة لتنمية ساحل البحر الأحمر.

وكانت تجربة محافظة البحر الأحمر. حيث كانت الخطة تركز على شواطئ مدينة الغردقة، على أساس أنها منطقة تتمتع بجاذبية خاصة، وذات جذب سياحى رئيسى للسياحة المحلية والعالمية، ذات المواصفات المثلى للاستثمار الناجح، حيث وضع مخطط لمدينة الغردقة كلها شاملاً لمناطق الشاطئ التجربة الاولى والتى تمتد إلى مسافة نحو ١٥ كيلو مترا ... وكانت على النحو التالى :

المنطقة الاولى : المركز السياحى جنوب فندق شيراتون.

المنطقة الثانية : وهى منطقة توسع للمنطقة الأولى وتقع جنوبها، ويحدها من الجنوب منطقة قرية مجاويش

المنطقة الثالثة : منطقة الشاطئ الصخرى، وهى مخصصة لسياحة الغوص والتصوير تحت الماء.

المنطقة الرابعة : منطقة شاطئ الحريم، حيث يقع شمال المنطقة الثالثة.. وهو مخصص للسياحة المحلية (١٥)

وكانت التجربة الثانية بمنطقة سفل حشيش على ساحل البحر الأحمر للاستثمار السياحى طبقاً للقرار رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٨١ . وفي عام ١٩٨٤ تقرر القيام بدراسة شاملة للساحل. مع دراسة التخطيط الشامل للمنطقة بالكامل.

كانت لوزارة السياحة خطط خمسية عديدة للتنمية السياحية فى مصر، وقد كانت الدولة تضع الخطط الخمسية المتلاحقة، والتى تعتمد على ما هو متاح من إحصاءات بأعداد السياح

وجنسياتهم ونوعياتهم، ومستوى الإقامة، ومتوسط عدد الليالى السياحية لكل جنسية، ولكل نوع، ومتوسط دخل كل سائح، وموقف المجموعات السياحية وحاجة مصر من الفنادق ومستواها. وكانت آخر هذه الدراسات فى عام ١٩٨١، حيث قام باحثو وزارة السياحة بدراسة تقرير الطلب السياحى الدولى لمصر حتى عام ١٩٩٠، إلا أن هذه الدراسات لم تستكمل. (٢)

وقد اضطلعت وزارة السياحة منذ بداية نشأتها بمهمة التخطيط السياحى والفندقى، فعملت على زيادة الطاقة الفندقية لشركات الفنادق التابعة لها ـ والعمل على إبرام أتفاقيات كثيرة لتنشيط السياحة لمصر. ويبدو أن آمال التوسع السياحى فى مصر لأجل طويل، يبدو أنها تكاد تكون بلا حدود. ولو أخذ المخطط فى تفكير التطورات العالمية التى حدثت فى نهاية هذا القرن وعوامل زيادة أوقات الفراغ. وأرتفاع الدخول ومستويات المعيشة وتطور وسائل الانتقال والنقل والتطور التكنولوجى الذى نجم عنها نمو السياحة سواء الداخلية والدولية. لبدا أن الآمال تكاد تكون فى الواقع لاحدود لها، ويمكن أن تقوم المشاريع فحسب على الاتجاهات الحديثة والسائدة، واذا تقبلنا هذه الاتجاهات، فإنه يبدو أنه سيكون أمراً محتوماً أن يحدث فى المستقبل للعمل السياحى فى مصر توسع ضخم.

وقد قام مجلس الوزراء بوضع تصور لمصر والقرن الحادى والعشرون فى مارس ١٩٩٧ وضع البرامج المتكاملة لتنمية المناطق السياحية حى عام ٢٠١٧ لتنشيط الأنماط السياحية غير التقليدية كالسياحات العلاجية ـ والبيئية ـ والسفارى ـ والحوافز ـ والمؤتمرات، مع وضع ضوابط لحماية البيئة، والموارد الطبيعية. وقد تم وضع ٧٧ مخططاً غطت المناطق السياحية الصحراوية على ساحل البحر الاحمر/ شرق خليج السويس/ غرب خليج السويس/ الساحل الشمالى الغربى/ خليج العقبة. حيث إنه فى ضوء إمكانيات مصر السياحية،(١٦) وتنوع المنتج السياحى يمكن وضع مؤشرات للرؤية المستقبلية للتخطيط السياحى للاستفادة من برامج التنمية السياحية الشاملة للمناطق الجديدة، ومن أهم عناصر هذه الرؤية للتخطيط :

١ ـ محور محافظات (الفيوم ـ وبني سويف ـ والمنيا) من أهم المشروعات.

* بناء (١٤٥٠ غرفة فندقية) حول بحيرة قارون.
* اقامة (٦٥٠ غرفة فندقية) ببنى سويف ـ والمنيا.
* إنشاء مرسى للفنادق العائمة ببنى سويف ـ المنيا.
* تطوير الطرق المؤدية لمحافظة بنى سويف خاصة طريق آثار ميدوم.

حيث تحتوى هذه المناطق علي مجموعات ذات طبيعة متنوعة تضم الآثار التاريخية (فى العصور الفرعونية ـ واليونانية ـ والرومانية ـ والقبطية ـ والاسلامية ـ والحديثة) كذلك البحيرات الطبيعية المتميزة.

فن هذا التنوع يعمل على جذب نوعيات متباينة من السائحين. فيظهر أمامنا انماط متعددة من سياحة الآثار ـ والسياحة النيلية ـ والسياحة الترفيهية ـ وسياحة الاستجمام.

٢ ـ كما تتعدد ايضاً الانماط السياحية وخاصة البيئية فى سيناء والمتمثلة فى السياحة العلاجية ـ والسياحة الترفيهية الشاطئية ـ وسياحة الجبال ـ وسياحة الصحارى ـ وسياحة الواحات ـ السياحة العلمية ـ والسياحة الثقافية ـ والسياحة الدينية ـ والسياحة العسكرية.

فيبلغ الطاقة الإيوائية الجديدة المستهدفة نحو ٢٠٠ ألف غرفة على امتداد سواحل خليج العقبة والسويس والبحر المتوسط.

٣ ـ تهدف استراتيجية تخطيط السياحة في محور مدن القناة إلى تدعيم سياحة الترانزيت ـ وسياحة الترويح (زيارة اليوم الواحد) ـ وسياحة الاصطياف، والحفاظ على البيئة الطبيعية، وربط الإقليم وتكامله مع الأقاليم السياحية المجاورة. ومن أهم المشروعات المستهدفة بمحور القناة :

* إنشاء ٣ فنادق بطاقة (٦٠٠ غرفة)
* تطوير الطرق الموصلة للمواقع التاريخية شمال الاسماعيلية وتجميلها.
* إنشاء مراكز سياحية جنوب العين السخنة والخدمات السياحية المتكاملة، ومنطقة منتزه قومى فى (وادى كسيب) حيث يقع جنوب العين السخنة ليكون مزاراً سياحياً جديداً.

كما تتكامل عملية التنمية السياحية فى جنوب مصر وتتوازى زمنياً مع أعمال التنمية سواء الصناعية والزراعية فى المنطقة. ففى هذا الإطار تحددت فى ضوء الخطة المستقبلية للقرن الحادى والعشرون ٢٣ منطقة للتنمية السياحية في جنوب مصر وتشمل بحيرة ناصر ـ ومسار ترعة الوادي الجديد ـ والسياحة النيلية بالبحيرة.

وتشمل أقطاب التنمية السياحية مدينة أبو سمبل، والتجمع العمرانى عند نقطة المأخذ ومحطة الرفع (شرق المأخذ) والذى تطور باعتباره قطب تنمية رئيس لمنطقة جنوب ترعة الوادى الجديد. وذلك لتخفيف ضغوط النمو العمرانى عن موقع أبو سمبل ـ وواحة باريس، حيث تمثل هذه المراكز الثلاثة نقط الارتكاز الرئيسية لبقية المناطق المقترحة والتى تمتد إلى أحد عشر موقعاً تشمل مناطق السياحة بجنوب مصر بالأضافة إلى مقومات سياحة الآثار التى تمتد من الوادى (المحافظات التقليدية) إلى الداخلة والخارجة وشمال باريس وشرقيا وغربيا والطرف الغربى كخور كلابشة وموقع تقاطع القناة مع مدار السرطان للسياحة العلاجية ـ ومناطق الثقافة السياحية ـ والبيئية فى جرف حسين وغرب مأخذ ترعة الوادى الجديد، كما تنتشر سياحة السفارى فى جنوب باريس ونقطة تفرع مدق أسوان/ البحر الاحمر وشمال وادى العلاقى وجنوبها .... وجنوب شرق قصر أبريم وموقع نبته ... وجنوب أبو سمبل.

أما عن أهم التوسعات السياحية ...

* زيادة الطاقة الإيوائية بالأقصر (٥٦٢٥ غرفة)
* زيادة الطاقة اليوائية بأسوان (٩٦٥٠ غرفة) منها (٥٠٠٠ كابينة)

* إنشاء مركز لإصلاح الفنادق العائمة وصيانتها فى أسوان.
* تطوير طرق محافظة أسوان وتحسينها وتجميلها.
* زيادة الطاقة الايوائية بأسيوط بنحو (٣٧٥ غرفة)
* إنشاء المراسى العامة باسيوط
* زيادة الطاقة الايوائية بسوهاج بنحو (٧٢٤ غرفة)
* زيادة الطاقة الايوائية بقنا بنحو (٨٠٠ غرفة)
* إنشاء مركز أبو سمبل السياحى (٥ فنادق)
* إنشاء مركز بالوادى الجديد (٥٧٥ غرفة)
* إنشاء مركز بالوادى الجديد القرى السياحية الخاصة بسياحة السفارى
* أما بمنطقة مرسى علم تضم ٩ فنادق، وقرى سياحية تحتوى على (٢٧٠٠ غرفة) يخدمها مطار ومارينا.

٢ ـ مفهوم التخطيط السياحي

التخطيط بوجه عام أصبح ظاهرة أساسية للاقتصاد الوطنى والدولى الحديث، وبدأ اهتمام مصر بهذه الظاهرة كسبيل لتنمية مواردها بعد أن فاتها المسار التخطيطى زمنا طويلا تعانى فيه من التخلف والتباعد عن العلمية الحديثة فى مظاهر حياتها، وكانت محاولتها نحو التنمية محاولات ارتجالية خاصة فى المجال السياحى، مما كان له الأثر فى هبوط مستوى الدخل الفردى ونقص مدخراتها وانخفاض مستوى المعيشة والمستوى الاقتصادى الانتاجى بالاضافة إلى أرتفاع نسب المواليد والوفيات. حيث ظهرت الحاجة إلى ضرورة التخطيط من أجل تنمية سريعة، فظاهرة التخطيط السياحى لها اهميتها فى التنمية الاقتصادية وبهدف توفير عملات حرة لتغطية العجز فى ميزان حسابها ومدفوعاتها الأمر الذى من أجله جعل المسئولين عن السياحة فى مصر بالاهتمام بتلك الظاهرة وترشيدها، وضرورة الأخذ بها، ووضع المعايير والأسس التى قامت عليها تحقيقاً للأهداف طموحة وآمال مرجوة عريضة.

فالتخطيط هو النظر إلى المستقبل بعين الرغبة فى تحديد أهداف للعمل على التقدم ورسم الأساليب العلمية لتحقيق هذه الأهداف بغية مواجهة التطور الحادث فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. (٣)

فالتخطيط السياحى نموذج خاص من التخطيط الاجتماعى والاقتصادى والطبيعى ينفرد باهتمامات تنبثق من طبيعة ودوافع النشاط السياحى (٤) ولما كانت السياحة من الأنشطة التى تتداخل فى عدة قطاعات داخل الدولة وتؤثر تأثيراً مباشراً فى التنمية الاقتصادية، فان خطتها يجب أن تكون وثيقة الصلة بالخطط الموضوعية لسائر القطاعات، وأن تتلاءم معها، بل وتكون معها أجزاء متكاملة من الخطة العامة للتنمية فى الدولة.

فان تخطيط التنمية السياحية Concept of Tourism Development planning

ينطوى هذا المفهوم علي منهج تكاملى an integrated approach حيث يختلف عن التخطيط الطبيعى physical planning أو التخطيط العمرانى Urban planning أو تخطيط استخدامات الاراضى Land use planning فمن المعروف أن التخطيط التقليدى للمدن Town planning يقوم على ثلاثة عناصر وهى على النحو التالى :

١ ـ السكان

٢ ـ العمل

٣ ـ المكان

مع الاهتمام والتركيز علي العنصرين الأولين، ومن ثم فإن مكونات تخطيط المدن هى كل التسهيلات والخدمات التى توفر إحتياجات السكان من مساكنهم وفى أعمالهم، بمعنى تهيئة المكان لمقابلة إحتياجات العمل والناس. ولكن التخطيط السياحى يختلف عن ذلك حيث يعطى للمكان الأهمية الاولى. واعتبارها (السياحة) أحد القطاعات الانتاجية، ومن ثم تعتبر كصناعة خدمات ـ وهو ما تختلف فيه عن الصناعة التحويلية أو الاستراتيجية ـ وليس مجرد قطاع خدمات. حيث يهدف تخطيط التنمية السياحية إلى وضع برامج لتخطيط استخدامات الأراضى سياحياً وتطويرها وتحسينها وتجميلها كأقاليم ومناطق ومراكز ومواقع سياحية.

ومن الضرورى فى هذا الصدر التنسيق بين تخطيط التنمية السياحية والتخطيط العمرانى الشامل، خاصة وأن خطة التنمية السياحية تعتمد على بنية المرافق الاساسية، وتوفرها قبل البدء فى تعمير منطقة ما واعدادها اعداداً سياحياً. وتشمل بنية المرافق الاساسية : الطرق ووسائل المواصلات ومياه الشرب والكهرباء، وخطوط التليفونات وغيرها. كما تعتبر مرافق الإقامة والنقل عناصر مساعدة أى أنها تأخذ الشكل والطابع الفنى والمعمارى الذى لا يضيع القيمة الحقيقية لمكان من الناحية السياحية، باعتبارها أن المكان هو فى الحقيقة السلعة التى تقدم إلي السائحين ذلك أن السائحين شديدو الحساسية للبيئة التى يقيمون فيها ... فإذا لم يتسكن المكان من إجتذاب السائحين فإن الخدمات القائمة فيه تفقد من الناحية السياحية الطلب عليها .. ومن هنا فإن التخطيط السياحى يقوم أساساً على المحافظة على القيم الأصيلة للمواقع السياحية سواء أكانت تعتمد فى جاذبيتها على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أى عامل آخر.

٣ ـ مقومات وأسس التخطيط السياحي

أن التخطيط سواء كان علي المستوى القومى أو الاقليمى أو المحلى، لا غنى عنه، وخلص إلى أن كل تخطيط سياحى يجب أن يكون قائماً على نوعين من مسح مبدئى :

المبدء الاول : مسح تفصيلى لخصائص المنطقة المهتم بأمرها ووضع خطة لتنميتها وبخاصة فيما يتصل بمواردها السياحية.

المبدء الثاني : دراسة عن العملاء فى المستقبل، مبنية علي عمليات مسح وتنبوءات.

المبدء الاول : المسح التفصيلى لخصائص المنطقة المراد تخطيطها. (٥)

يعتبر المسح السياحى مرحلة من مراحل التخطيط السياحى أو بالاحرى الخطوط الاولى التي يجب تبنيها لتحقيق الأهداف المحددة لقطاع السياحة والوصول إلي المدي الذي تبتغيه، ويعتبر المسح السياحى الشامل بمثابة ضمان لنجاح احتمالات السياحة لانه سيحدد المناطق السياحية التى تتوفر فيها كافة الامكانيات والمقومات السياحية وبناء علي نتائج المسح السياحى، كذلك يمكن رسم الخطة السياحية الشاملة وفق برنامج زمنى محدد وتتطابق مع الخطط الاقتصادية الأخرى ومتوافقة مع الظروف والاوضاع المحيطة بها. ويهدف المسح السياحى إلى :-

*** دراسة شاملة لكافة المقومات التي تحتويها المنطقة أو الاقليم وتشتمل:(٦)**

- طبيعة الاقليم.
- تكوينه الجغرافى والجيولوجى.
- تطوره التاريخى.
- العوامل الجوية والظروف المناخية.
- الدراسات الخاصة بالشاطئ وساحل البحر.
- المصادر المائية.
- الامكانيات الزراعية - الثروة الحيوانية - الثروة المائية - الامكانيات المعدنية.
- الطاقات والقوى المحركة الممكنة.
- الصناعات البيئية والامكانيات الصناعية.
- السكان والاحصاءات والدراسات السكانية - ومناطق العمران والتجمعات السكنية القائمة وامكانيات أمتدادها.
- مشروعات الاستصلاح والتعمير فى المنطقة.
- الامكانيات السياحية القائمة والتى يمكن أن تقوم فى المنطقة.
- تنسيق أوجه الاستغلال القصوى لجميع الموارد الطبيعية المختلفة بالاقليم فى نطاق تخطيط اقليمى شامل.

*** تحديد مناطق ومواقع الجذب السياحي والامكانيات السياحية القائمة لتنميتها وتحديد احتياجاتها.**

- المسح الشامل للساحل :

- المنشآت والخدمات والمرافق السياحية القائمة ونشاطها وكفاءتها.
- طبيعة الشاطئ والبحر والنواحى الجمالية فيه.
- ملاءمة الشاطئ للتعمير السياحى.
- ملائمة البحر لأنواع الرياضيات المائية المختلفة.

- طبيعة المنطقة وابراز النواحى الجمالية أو المميزات الطبيعية فيها.
- البيئة المحيطة ومظاهر الحياة والصناعات البيئية والفنون الشعبية.
- المزارات السياحية القريبة.
- صلاحية الأرض للتعمير والتشجير والصرف.
- توفير المياه للشرب والرى.
- الظروف غير الملائمة : ذباب - بعوض - حشرات - عواصف - زوابع رملية - تلوث المياه والشواطئ والهواء - روائح غير مقبولة - مستنقعات راكدة - مجارى سيول.
- وسائل النقل والمواصلات - المرافق العامة - الخدمات - الأمن - التموين.
- القرب من مناطق العمران والتجمعات السكنية.

- تحديد :

- المناطق الصالحة للتعمير السياحى.
- المناطق التى تخضع لتخطيط طبيعى خاص.
- المناطق التى تترك على طبيعتها.

- تقييم المناطق الصالحة للتعمير السياحى على أساس طبيعتها وظروفها وملاءمتها لأى من السياحة الدولية أو المحلية.

- الدراسات الاحصائية والبحوث السياحية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التى يمكن أن تكون ذات أثر على حجم وشكل وطبيعة المناطق السياحية ونوع الحياة والخدمات والمرافق التى تقوم بها.

- تحديد القدرة الاستيعابية للمناطق المختلفة على ضوء المعايير الخاصة بكثافة الشاطئ.

- تقدير عدد المشتغلين بالعمل أو الخدمة السياحية فى المنطقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- تحديد المساحات اللازمة لكل منطقة سياحية على أساس المعدلات المناسبة لها.

- تحديد نوع وفئة طبيعة الاسكان السياحى في كل منطقة ونسبة كل منها من مجموع القدرة الاستيعابية للمنطقة.

- الدراسات النوعية السياحية والاقتصادية والاجتماعية والهندسية : معمارية وانشائية لكل من أنواع الاسكان السياحى لتحديد عددها وحجمها وطبيعتها ومحتوياتها.

- الخدمات والمرافق والمناطق الترويحية والرياضية الترفيهية المناسبة للتوقعات المنتظرة لرواد المنطقة بما يتفق مع ميولهم واتجاهاتهم.

- المرافق العامة اللازمة (مياه - كهرباء - مجارى ...) والخدمات التكميلية المحلية

كالنقل والمواصلات والأمن والصحة والتموين.

- التشجير والحدائق الملائمة لطبيعة المنطقة.

- الانعكاسات المتبادلة بين المناطق السياحية والمناطق المحيطة بها.

- تخطيط أرشادي عام لكل منطقة :

* نماذج ارشادية مختلفة للوحدات والمنشآت السياحية.

* اشتراطات البناء والتعمير بما يبرز الميزات الطبيعية والجمالية فيها.

* دراسات اقتصادية شاملة.

- التخطيط الارشادي الشامل للتنمية السياحية فى الاقليم :

* برا : الراحة - الامان - الخدمات السياحية على الطريق.

* جوا : مطارات - مهابط طائرات.

* بحراً : موانى - مراسى.

- دراسات موضوعية للمعالم السياحية الهامة :

* ابرازها بصورة لائقة تتفق مع طابعها وطبيعتها.

* اعداد الطرق وسبل المواصلات المناسبة اليها.

* توفير الخدمات السياحية حولها.

- اعداد مناطق التجمعات السكانية بصورة تمكنها من توفير الخدمات العامة للمناطق السياحية :

* شبكات رئيسية وفرعية للخدمات المختلفة تسهيلا لاداء مهمتها.

* تخطيطات للتجمعات السكانية لاعدادها لاستقبال رواد المناطق السياحية.

* نشر الوعى السياحى - الاهتمام بالأسواق التجارية - الصناعات البيئية والفنون الشعبية.

- وضع الاشتراطات الخاصة.

* للمناطق التى تخضع لتخطيط طبيعى ذى طابع خاص.

* للمناطق التي تترك على طبيعتها.

- التنسيق بين المشروعات والمناطق السياحية وبين الاستفادة من الامكانيات والموارد الطبيعية في القطاعات الاخري بالاقليم.

- وضع خريطة عامة وخرائط تفصيلية للاقليم والمناطق والدراسات المختلفة بما يجمعها كلها في أطار تخطيط شامل للتنمية السياحية في الاقليم :

* برامج تنفيذية - مراحل - أولويات.

شروعات ـ تشريعات ـ لوائح.

* تمويل ـ وسائله.

* وضع الخطط التنموية لاستغلال المناطق المحددة وفق برامج زمنية محددة.

تركيز الاستثمارات فى عدد محدود من المناطق السياحية وتحديد أولويات بالنسبة لهذه المناطق وكذلك البرامج التى تتفوق فيها المنطقة وتتكامل بها مع المناطق المجاورة. وهذا الأسلوب فى التخطيط يساعد على تقليل تكاليف الوحدة السياحية، ورفع انتاجية رأس المال المستثمر فى المشروعات السياحية.

مما سبق ذكره يتبين بان هناك أولويات واجبة فى اختيار المناطق السياحية وهى المناطق التى تصلح لاستقبال حركة السياحة العالمية، وهى مناطق ذات الامكانات القابلة للتطوير السياحى من ناحية المقومات وسهولة الوصول. وترتكز عملية المسح السياحى على المراحل التالية :

المرحلة الاولي :

جرد كامل للامكانيات الطبيعية والبشرية والتجهيزات الحالية، ويشتمل هذا الجرد على الثروات الطبيعية والثروات الثقافية والأثرية والتاريخية، والتجهيزات القائمة فى البنية التحتية والبنية الفوقية.

٢ ـ المرحلة الثانية :

احصاء وتحليل العوامل الأخرى التى تؤثر في السياحة كالوضع الديمغرافى، والتركيب الهيكلى للاقتصاد والقوى العاملة ونشاطتها المختلفة.

٣ ـ المرحلة الثالثة :

تحديد المناطق ذات الاهمية السياحية ومدى قابلية كل منها للتطوير والامكانات المتوفرة لذلك.

٤ ـ المرحلة الرابعة :

هذه المرحلة تعتمد على دراسة تحليلية للعرض والطلب السياحى وامكانياته ومرتكزاته وتياراته.

٥ ـ المرحلة الخامسة :

وهى مرحلة التخطيط والبرمجة، أى وضع الخطط الكفيلة بتنمية قطاع السياحة، ورفع مستواه وزيادة انتاجية، وبرمجة هذه الخطط وفق إطار زمنى محدد وقابل للتطبيق.

فيتوجب عمل جرد بالتسهيلات والخدمات والبنية التحتية المتوفرة نظراً لتأثيرها مباشرة على كلفة التطوير.

المبدء الثاني : دراسة عن العملاء فى المستقبل [٨] مبنية علي عمليات مسح وتنبوءات اما الفوائد التى نجنيها من دراسة العملاء فى المستقبل تقود إلى تعريف أوضح

وتحديد أدق لمجموعة أو مجموعات سياح نعتبرهم زبائن ونستهدفهم، كما تساعد على تمييز الاتجاهات الجديدة في الطلب السياحي وبالتالي التصرف على ضوء تلك التطورات، وتشكل أساس وضع الاستراتيجية وانشاء الرسائل الترويجية.

يختلف الأفراد في انطباعاتهم التي تتركها الرسالة الترويجية في نفوسهم وبالتالي رد الفعل ومدى الاندفاع للسفر، كما يختلفون في مدى قبولهم لمحاولة زيارة موقع جديد أو شكل جديد في السياحة، فهناك فئة تندفع، للسفر بمجرد الاعلان عن مكان سياحي جديد حباً بالاستطلاع والاسبقية، بينما تطبق فئة أخرى مبدأ (انتظر وشاهد ثم قرر) علي أساس الافادة من تجارب الآخرين وانطباعاتهم.

وتشير الدراسات العديدة التي بحثت تتابع فئات السياح واتجاهات انتقالها في العالم إلي وجود خمس فئات متميزة تتابع في الاندفاع للسفر، وهي :

أ ـ المكتشفون : ونسبتهم قليلة تقارب ٢ - ٣٪ من مجموع المستجيبين، وهم فئة من الافراد الذين يغمرهم حب الاستطلاع ويندفعون للتعرف على كل شئ جديد في السياحة بشكل يسبقون فيه غيرهم ويحصلون بذلك على خبرة نادرة وصدف واحداث تكون محوراً لاحاديثهم، وهم يتفاخرون بمغامراتهم الجدية لتحقيق قراراتهم ويتمون بأن لهم نظرة انسانية للعالم وتطلعات نظرية امية سامية.

ب ـ المبكرون : وهم حولي ١٥٪ من مجموع المستجيبين، علي استعداد لرؤية الجديد ولكن بعد حساب المخاطر والكلفة، يحبون أن يكونوا أصحاب الرأى الأول في سفرهم بعد تزودهم بالمعلومات الضرورية للأنتقال والأقامة ويرغبون بان يضعوا برامج سفرهم بأنفسهم، ومعظمهم من ذوى الدخل المتوسط والذين لا يهتمون كثيراً لموضوع مستوى وسائط النقل أو درجات المبيت وهم ودودون يخرجون من سياحاتهم بصداقات يخلصون لها، ويحاولون العودة إلى مواقع زياراتهم السابقة.

ج ـ الاكثرية : حوالي الثلث، وهؤلاء يدرسون جميع جوانب السفر ويحسبون لكل شئ اعتباراً في قراراتهم، يحاولون عمل شئ يختلف عما يقوم به السياح الأخرون ويرغبون في أن يكون برنامج سياحتهم مضموناً وكاملاً كحجز الفنادق ووسائل النقل وحتى المطاعم مقدما، وينقادون للدليل.

د ـ المتأخرون : وهم حوالي الثلث، لا يتقبلون الجديد في السياحة حتى يتأكدوا أن كل شئ فيه شرعي وحقيقي ومستقر ويبتعدون عن مواجهة الغرائب والمخاطر ويسألون كثيراً عن الموقع أو البلد المقصود، ومعظمهم من فئة كبار السن الاغنياء هواة مشاهدة التراث التاريخي والتحف القديمة والمواقع الدينية ـ الفئة المحافظة في السياحة.

هـ ـ الاخيرون : وهم حوالي ١٢ - ١٥٪ ذوو عقلية جامدة ـ رجعيو السياحة ـ لا يقبلون السفر حتى يتأكدوا من أن جميع الناس سبقوهم وأن طريق السلامة مؤمن كليا وأن الموقع قديم وعريق وهادئ، يحيط بهم الخوف والقلق والتساؤل المتعب للدليل أو قائد الرحلة.

هذه الابحاث توضح الاهمية البالغة لمعرفة المرحلة الزمنية التى يدخلها البلد أو المنطقة بكاملها وصولاً إلي الأقليم والموقع المروج عنه، فاذا صادف وكانت المنطقة تعيش فترة قدوم المتأخرين فيجب تخطيطها بشكل تكون فيه الرسالة متناسبة مع عادات ومفاهيم هذه الفئة كأن تتضمن التطمين علي حالة استقرار الامن وثبات أساليب وطرق العمل السياحى، أما اذا كانت الفئة الجاهزة للاستجابة هى فئة المكتشفين ستختلف وتتضمن التشويق بالغرائب وأثارة الاهتمام وحب الاستطلاع ووعود بوجود مخاطر ومغامرات.

أن نظرية تتابع الاستجابة تتوضح جلية في كل حالة تنشأ فيها مواقع سياحية جديدة أو نظام جديد للنقل أو شكل جديد للسياحة، فمثلا تدل الوقائع السياحية الماضية علي توجه طلائع ـ رواد ـ التيارات السياحية أى المكتشفون من شمال أوروبا إلى جنوبها فى الخمسينيات ثم انتقلت إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا فى الستينات، وأن شمال أوروبا عاش في السبعينات الاولي مرحلة المتأخرين فى الوقت الذى يندفع فيه المكتشفون حالياً إلى أميركا والشرق الأقصى حيث بدات طلائع المبكرين. ويعيش الشرق الأوسط بشكل عام فترة الأنتقال إلي مرحلة المبكرين وقد يواجه مرحلة الاغلبية فى مطلع الثمانينات كما تشير التوقعات رغم أوضاعه غير المستقرة بسبب العدوان والأحتلال والمواجهة التى تؤثر بشكل حاسم على السياحة.

مما سبق يتبين أن عملية التخطيط يجب أن تتضمن مجموعة من المعلومات تكون علي النحو التالى : شكل رقم (٣)

(١) عمل حصر بكافة التيسيرات المتوفرة وإمكانيات التيسير.

(٢) تقييم أسواق السياحة، ويجب أن نحاول وضع مشروع لتدفقات سياحية في المستقبل.

(٣) البحث عن مناطق فيها الطلب أكثر من الإمداد.

(٤) البحث عن إمكانيات الاستثمار المحلى والأجنبى معاً، لأن الالتزام المالى فى التطوير السياحى من المتوقع أن يكون مادياً.

(٥) يجب أن يحاول الحفاظ على المواهب الطبيعية والتراث الثقافى والخدمات الاجتماعية. فتتطلب عملية التخطيط تقريراً للإمداد بالمصادر والطلب الشديد عليها. (٩)

شكل رقم (٣)

نموذج تخطيط

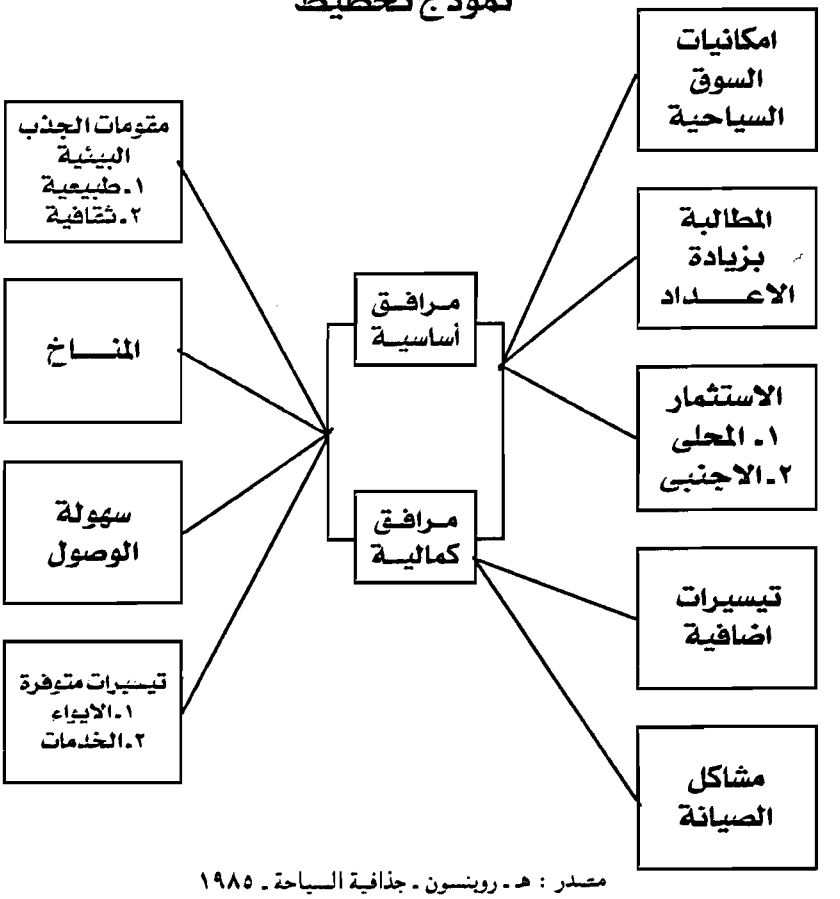

مصدر : هـ . روبنسون . جذافية السياحة . ١٩٨٥

٤ ـ شروط نجاح التخطيط السياحي (٥)

وتشكل هذه العملية عدة مستويات من التخطيط، علي أن يبقى التخطيط لمنطقة ما جزءا لا ينفصل من الهيكل العام لخطة استعمال الارض على المستوى المنطقى.

ويمكننا القول بشكل عام بان البيئة الطبيعية تعكس طريق الحياة المحلية أو التى تخلق صورة عن البيئة الانسانية للمنطقة، مؤهلة لان تصبح منطقة جذب سياحى.

ويجب أن ينصب اهتمام عملية التخطيط بشكل أساسى مباشر علي كيفية علي البيئة الخاصة وتزويدها بالخدمات والتسهيلات الضرورية لاستقبال السياح.

والمخططون رغبة منهم في تجنيب البيئة اضرار التنمية الصناعية والتجارية فانهم غالباً ما يلجأون إلى استبعاء هذه النشاطات من خطة التنمية للمنطقة السياحية وهذه عملية عقيمة أ. نادراً ما تستطيع منطقة ما أن تعتمد في تطويرها علي السياحة فقط ولذلك لا بد أن يهتم المخططون ليس باستبعاد هذه النشاطات وانما كيفية التحكم بها بما يرجع بالفائدة على المنطقة.

ولعل أفضل وسيلة لتحقيق ذلك تكمن فى إيجاد اساليب فعالة لتنفيذ التخطيط، ولعل أحد أهم المزايا التى يجب أن تتوفر فى الية التخطيط والتنفيذ هي مرحلة التنفيذ والاستشار حيث لا يعقل أن تنفذ جميع خطط التنمية والاستشارات المتعلقة فى مرحلة واحدة. فان هناك شروط يجب مراعتها لنجاح عملية التخطيط وهى :

١ ـ تقتضي الحقيقة السالفة أن نلفت الانتباه إلي أن وجود الصيغ التشريعية المناسبة التي تحكم عملية استخدام الأرض هو أحد أهم متطلبات التنفيذ الناجح للخطط التنموية اولا.

٢ ـ فان من شأن عملية الاقراض والاعفاء من الضرائب أو جزء منها أن تسهم إلي حد كبير في التخطيط وذلك عن طريق أن تعقد البنوك ومؤسسات الاقراض عمليات التسليف علي تلك المشروعات التي تستجيب لمعايير التخطيط.

٣ ـ ان تنفيذ الخطط الموضوعة لا يمكن أن يتم الا بكسب تأييد مؤسسات القطاع العام الادبي والتزامها بقوانين وتشريعات استخدام الارض ويمكن أن يتم هذا الأمر من خلال اعلامها المستمر عن تطوير عملية التخطيط واشراكها في الجهد التنموى العام ..

٤ ـ يجب أن لا يشعر السكان المحليون بأنهم غرباء عن خطة التنمية بل يجب أن يصار إلى اشراكهم بشكل تدريجى وفعال فى عملية التنمية والنشاطات العديدة التي تستلزمها عملية التطوير السياحى للمنطقة ويتطلب هذا الأمر أعلاما مستمراً دولياً وتوافق خطط التنمية السياحية مع المتطلبات والرغبات الحقيقية لسكان المنطقة ومع السمات الاساسية لمنطقتها ..

وكذلك فان تلبية احتياجات السياح يجب أن لا تأتى على حساب احتياجات المواطنين وفى الوقت الذى نسعي فيه لتوفير طريقة حياة مقبولة للسائح فاننا يجب أن لا نحدث من

التغيرات ما من شأنه أن يشعر سكان المنطقة السياحية بالغربة ويجعل مجهودهم شذوذا لا يألف الجو العام للخدمات والمنشآت السياحية المتعددة فى منطقتهم.

٥ ـ القواعد الاساسية لبناء استراتيجية الخطة السياحية

* ضرورة تقييم الخطط السياحية التى تمت على ضوء الأهداف التي وضعت ليا لكى يمكن التعرف علي نواحى النجاح والقصور بالنسبة لكافة الاعمال التي تمت، وحتي يمكن وضع الخطة الأنمائية المقبلة علي أسس واعية وسليمة، وتكون مرتكزة على العناصر التي تأكد نجاحها مع تجنب الجوانب السلبية التى ظهرت أثناء تنفيذ الخطط السابقة.
* أن تشمل الخطة علي تحليل ووصف تفصيلى لكل الملابسات المتعلقة بواقع التنفيذ، وأن يستفاد من الخبرات السابقة فى عمل التنبؤات عن المستقبل، فهذه المرحلة بمعنى آخر هى مرحلة جمع بيانات تفصيلية ودقيقة حول الموقف السياحى، وبقدر صدق وكاملية البيانات بقدر مايكون خط الخطة من النجاح.
* ضرورة تحديد هدف واقعى للخطة، حيث تلتزم الخطة السياحية بالواقعية فتعتمد على أهداف انتاجية تتعلق بالحركة السياحية من الأسواق المختلفة وتنبثق من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد. بمعنى آخر يمكن قياسه حسابياً وعلى أساسه توضع المشروعات والبرامج وتوزيعاتها علي سنوات الخطة. مع الآخذ فى الاعتبار الظروف الدولية السائدة التى تؤثر علي اتجاهات النشاط السياحى العالمي.
* تقسيم مشروع الخطة إلى أجزاء ومراحل بحيث يسهل تحديد المسئوليات في كل مرحلة ورصد الأموال اللازمة لتنفيذها، ووضع قواعد متابعة الأداء في كل مرحلة يتكامل الأداء في النهاية لتحقيق الخطة ككل بضم هذه المراحل بعضها إلي البعض.
* أن تكون أعمال وبرامج الخطة السياحية في أطار الخطة الاقتصادية الشاملة، كما يجب أن تكون الخطة السياحية شاملة للنشاط السياحى الخارجى والداخلي علي أساس أنه ليس ثمة فاصل كبير بين المشروعات التى يتطلبها كلا من النشاطين.
* تقوم الخطة علي مبدأ تركيز الاستثمارات في عدد محدود من المناطق السياحية، وهو المبدأ الذي يتفق مع ظروف مصر، وذلك عن طريق تحديد أولويات بالنسبة لهذه المناطق وكذلك البرامج التى تتفوق فيها مصر وتتكامل بها مع الدول السياحية المجاورة.

وهذا الاسلوب في التخطيط يساعد علي تقليل تكاليف الوحدة السياحية، ورفع انتاجية رأس المال لمستثمر في المشروعات السياحية، كما سبق وذكرنا.

* تراعي الخطة الاعتماد بقدر الامكان علي المنتجات المصرية من المواد الخام والمعدات ولوازم المرافق السياحية وأعمال التشغيل لتحقيق الفائدة من الأنفاق السياحى، ولتقليل معدلات التسرب الذي يقلل من أهميته وفعل مكرر الأنفاق.
* وضع حلول تبادلية يتفاعل فيها دور السلطات القائمة بالتخطيط مع عمل أجهزة التنفيذ

المختلفة حتى لا يكون هناك انفصال بين مستويات التخطيط التى يفترض أن تكون مركزيه بعيدة عن مواقع التنفيذ وبين الإدارات اللامركزية القائمة على التنفيذ، وهذا الانفصال لو وجد يؤدى بلا شك إلى تخلف التوجيه عند مواجهة المشاكل غير المتوقعة التى قد تنشأ فى مرحلة التنفيذ.

* يجب أن تكون هناك رقابة مستمرة على أجهزة التنفيذ حتى لا يحدث إنحراف عن دائرة الأداء المشروع للخطة، وتفترض هذه الرقابة وجوب إشتمال الخطة على معدلات الاداء، وأن تكون الرقابة من قبيل تقييم الاداء وفق هذه المعدلات. (١٠)

من ذلك يتضح أن التخطيط السليم يتطلب دراسات عميقة اقتصادية واحصائية واجتماعية وقد يتطلب الأمر الإستعانة بتجارب وخبرات الأخرين فى الدول الاجنبية، كما أن تحديد هدف واقعى يستلزم دراسة دقيقة للطلب السياحى العالمى ومكوناته واتجاهاته، وكذلك الطلب السياحى الداخلى واحتمالاته الأكيدة. كما يتطلب أيضاً الاحاطة بظروف العرض السياحى، ومدى ملاءمته للطلب السياحى الكلى لتعرف على الاغراءات السياحية فى مصر وأى منها يمكن التركيز عليه دون غيره بحيث يتحقق لنا القدرة على المنافسة العالمية، فمن المعروف أن هناك دوافع عديدة للسفر والسياحة، فبعضها للمتعة وطلب الراحة أو الاستجمام، والبعض الآخر للاستزادة من العلم والمعرفة والثقافة، ودوافع أخرى للعلاج والرياضة وغير ذلك.

وعند تحديد الهدف لابد ان يؤخذ في الأعتبار التغير الدائب فى أنماط السياح، والاتجاهات السائدة بالنسبة لمتوسط مدة الاقامة ومتوسط الانفاق اليومى مع ربط هذا كله بمستقبل حركة السياحة الداخلية.

ويمكن أن نلخص الخطوات التي يجب اتباعها في كل مراحل التخطيط للتنمية السياحية فى مصر هى :

١ ـ اعداد حصر شامل للامكانات السياحية في البلاد، مع عمل تصنيف للمناطق السياحية من حيث درجة الاستغلال وترتيب أولويات التنفيذ خلال خطة.

٢ ـ أعداد خريطة سياحية يبين عليها مناطق التنمية السياحية.

٣ ـ تحديد الموقع الذى يجرى التخطيط له ودراسته دراسة شاملة لكل جوانب الموضوع مع أعداد هذه الدراسة بالتنسيق مع الجهات المختلفة والمكلفة بأعداد الدراسات التخطيطية لهذه المنطقة وذلك من خلال :

١ ـ المشروع القومى لتنمية القطاع المراد تخطيطه وزارة التخطيط undp.

٢ ـ مقترح إستراتيجية التنمية الشاملة للمنطقة المراد تخطيطها ـ وزارة التعمير.

وتتضمن هذه الدراسة المراحل الآتية :

ـ الدراسة الاقليمية وتقسيم القطاعات المتجانسة بالمنطقة والتي تحدد استراتيجيات التنمية للمراكز السياحية المختلفة وأحجام كل منها وعناصر الربط بينها وأساليب

أستثمار موارد المنطقة الطبيعية والبيئية وترجمة خطط التنمية إلى صيغة جغرافية ومكانية.

- المخططات التأشيرية للمراكز السياحية المختلفة وهي مخططات إرشادية إبتدائية تحدد إستعمالات الاراضى وفق الوظائف المحددة لكل منها فى مرونة تحقق ديناميكية التغير فى العمران السياحى المتطلب.
- المخططات التفصيلية ولوائح وإشتراطات تقاسيم المناطق.
- تحديد أولويات التشييد لجميع المراحل.
- تحديد أسلوب إدارة العمران السياحى وتحديد وسائل عن طريق كيانات إقتصادية من المؤسسين ووضع الاطار القانونى فى التشريعات المحددة لمناهج التنمية المطلوبة.

٤ - تجميع المعلومات والبيانات والاحصاءات والتعرف علي المشكلات أو الجوانب السلبية التى تواجه الخطة ومن ثم تحليل هذه البيانات للخروج بمعلومات ومؤشرات يمكن الاعتماد عليها فى تعديل وتطوير الخطة ثم تصنيف كل ذلك وتحليله وتقييمه.

٥ - تحديد التوقعات بالنسبة للخطة المتمائلة فى الاسس التالية :

- المعدلات القياسية للمستوى المطلوب للنجومية.
- الهيكل السكانى والانشطة الاقتصادية.
- المعدلات التخطيطية/ تحديد الحيز المكانى للعمران السياحى/ الطاقة الاستيعابية.
- توقعات السكان وفق الزيادة الطبيعية ومعامل الهجرة المتوقع.
- توقعات فى نمو الخدمات والبنية الاساسية.

٦ - تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها فى الخطة السياحية وعلى سبيل المثال :

* المحافظة على المقومات البيئية بوصفها عناصر الجذب الحالية وأساس للتنمية السياحية.
* تحقيق الأستغلال السياحى الأمثل للمنطقة دون أحداث أى تغيرات بيئة.
* إستثمار الإمكانيات الطبيعية للموقع للحصول على عمران سياحى فريد.
* توفير فرص عمل تسمح بإعادة توزيع السكان على الحيز القومى.
* تحقيق تكامل بين المراكز السياحية والمراكز الحضرية القائمة.
* تنوع المنتج السياحى لمقابلة مختلف المتطلبات المتوقعة بالمنطقة.

٧ - تحديد الطرق التبادلية التى توصل إلى تنفيذ الخطة.

٨ - تحقيق التنسيق بين كافة الأجهزة المشاركة فى التنمية السياحية والعمرانية بالمنطقة وتشكيل لجنة دائمة يمثل فيها مندوبين للمحافظة ومسئولى المحليات والذى يقع على

عاتقهم مسئولية وضع مخططات التنمية موضع التنفيذ كما وتمثل كافة أجهزة التخطيط القطاعى والمكانى (وزارة السياحة / النقل / الهيئة العامة للتنمية السياحية) فيما ليتحقق ترشيد العمران السياحى وتتحقق التنمية بالقدر والمستوى المطلوب والقادر على تحمل أعباء التوقعات المحددة له.

٩ ـ إتخاذ القرار بالنسبة للخطة.

١٠ ـ تنفيذ الخطة، حيث يتوقف نجاح وتحقيق أهدافها بالكامل على تنفيذ مجموعة من البرامج تتكامل بينها حيث إذا أغفل جانب منها أدى إلى قصورها وعدم تحقيق أهدافها ويمكننا إدراج بعض هذه البرامج على النحو التالى :. (٦)

أ ـ برامج البحوث والدراسات السياحية :

يعتبر البحث العلمى من المستلزمات الأساسية التى يرتكز عليها التخطيط الدقيق، فبدون البحث والدراسة لا يمكن الوصول إلى أية نتائج علمية.

وقد تأكد من الدراسات التى أعدت للتنمية فى مصر ضرورة إعداد خطة شاملة طويلة المدى للتنمية الأقتصادية والإجتماعية ينبثق منها على فترات منتظمة خطط متوسطة الأجل، وقد تم تحديد المدة المطلوبة أعداد الخطة لها الفترة من ٧٦ إلى عام ٢٠٠٠ .

وبطبيعة الحال فإن السياحة ركن من أركان التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ب ـ برنامج التدريب الفني والمهني :

يعتبر برنامج التدريب الفنى والمهنى صنعوا لبرامج البحث العلمى والدراسات الميدانية، ويبدأ تنفيذه بمجرد تحديد أهداف الخطة. وذلك لتوفير الطاقات الفنية والمدربة لتغطية الإحتياجات السياحية من العمالة المختلفة، وفى نفس الوقت فإن هذا البرنامج يعمل على رفع مستوى وكفاءة الخدمة فى مجال السياحة والمجالات الأخرى المعاونة.

ج ـ برنامج التجهيزات الأساسية :

ويتمثل فى انشاء الطرق والمطارات ومد خطوط المياه العذبة والكهرباء وتوصيل المجارى والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية ومشروعات النقل المختلفة . . . . ألخ.

ومشروعات هذا البرنامج تخدم أغراضها أنتاجية أخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والدفاع، وتتولى الدولة تنفيذها على نفقتها لأماكن جذب رؤوس الأموال لتعمير هذه المناطق.

د) برنامج المشروعات المتخصصة :

مثل اقامة الفنادق والقرى والمجتمعات السياحية ،مواقع التخييم والشقق المفروشة والأسواق السياحية والمحلات ودور اللهو ... آلخ.

هـ) برنامج التنشيط السياحي :

السياحة كسلعة غير منظورة تخضع لنفس قوانين العرض والطلب التى تخضع لها أى

سلعة منظورة وبدون حملات التنشيط والتسويق لا يمكن أن يتولد الطلب خاصة فى ظل المنافسة العالمية التى تسود النشاط السياحى . وعلى ذلك يبقى العرض قائماً دون أن يقابله طلب.

وبدون برامج التنشيط السياحى التى تتلاءم مع ظروف العرض السياحى الكامل لن يتحقق الطلب المتوقع فى أطار الخطة.

ولذلك فانه يستلزم أن يرتبط برنامج التنشيط أرتباطاً وثيقاً مع برامج الخطة الآستثمارية ويعتبر جزء لا يتجزء عنها كجانب استثمارى لامكان تحقيق أهدافها.

١١ ـ متابعة تنفيذ ما جاء بالخطة دورياً، ورقابة عدم الأنحراف عن تحقيق الأهداف المرسومة، بحيث إذا تبين هناك قصور فى تحقيق الأهداف للأسباب غير متوقعة كان من اللازم إعادة رسم الأهداف فى ضوء الظروف الجديدة حتى يمكن تنفيذ الخطة بشكل جيد.

٦ ـ الاجهزة والمؤسسات المعنية بالنشاط السياحى في مصر [١١]

نظراً لتشعب العمل السياحي وارتباط النشاط السياحي بقطاعات ومجالات عديدة في المجتمع وضرورة التنسيق بينها جميعاً بغرض تحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية وحماية المناطق والتراث الثقافي والحضاري من التدهور فقد أصبح من الضروري إصدار قانون أساسي للسياحة يكون بمثابة الدستور الذي ترجع إليه كافة الأعمال والانشطة المتعلقة بالنشاط السياحي.

وسوف نعرض للهيئات والمنظمات والتشريعات التي صدرت بشأن السياحة والبيئة في مصر علي النحو التالي

(أ) الهيئات والمنظمات والتشريعات السياحية.

أولا: الهيئات الحكومية.

١ ـ وزارة السياحة هي التي تشرف علي النشاط السياحي في ج.م. ع. وقد أنشئت عام ١٩٦٦ بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٤٤١ لسنة ١٩٦٦).

٢ ـ الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي حيث انشئت ١٩٧٤[*] للكي تتولي مهام التنشيط السياحي باعتباره أحد الوظائف التسويقية بهدف رفع معدلات نمو الحركة السياحية الدولية إلي مصر وتوضيح صورة مصر الحقيقية وتراثها القديم ونهضتها الحديثة وازالة جميع المعوقات التي تعترض نمو الحركة السياحية وتشجيع السياحة الداخلية.

٣ ـ هيئة القطاع العام للسياحة، أنشأت بغرض القيام بتحقيق أهداف خطة التنمية السياحية، طبقاً للسياسة العامة للدولة.

٤ ـ المجلس الأعلي للسياحة، الذي شكل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٥ باعادة

* رئاسة الجمهورية مصر العربية قرار جمهورى رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٧٤ القاهرة.

تنظيم المجلس الأعلي للسياحة، برئاسة رئيس الوزراء، وقد تشكلت عضويته من وزراء الحكم المحلي، والثقافة، والسياحة، وشئون مجلس الوزراء، ورؤساء هيئات التنشيط السياحي، وميناء القاهرة الجوي، والآثار، ورئيس مصلحتي الجوازات والجمارك، ورئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية، ورؤساء غرف (شركات السياحة. والفنادق واتحاد الصناعات والمحلات العامة).

ثانياً: الهيئات والمؤسسات السياحة الاهلية:

١ ـ اتحاد الغرف السياحية: هو الاتحاد الذي يضم غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة.

٢ ـ غرفة شركات وكالات السفر والسياحة: تمثل أصحاب الشركات العاملة في التنشيط السياحي في مصر.

٣ ـ غرفة المنشآت الفندقية: تمثل أصحاب المنشآت الفندقية.

٤ ـ غرفة محال العاديات والسلع السياحية.

٥ ـ جمعية اصدقاء السائح.

ثالثاً: المؤسسات العلمية السياحية.

١ ـ كلية السياحة والفنادق التابعة (جامعة حلوان) و(جامعة الاسكندرية).

٢ ـ المعاهد الفندقية والمدارس الفندقية.

٣ ـ اكاديمية الدراسات السياحية.

رابعاً التشريعات السياحية

عند استعراض القوانين والقرارات التي لها صلة بقطاع السياحة بـ ج . م . ع * (١١)(١٢)(١٣) نستخلص الاتي : ـ

---

* أولاً: قوانين وقرارات لها شأن بأنشاء وتنظيم الأجهزة الرسمية للسياحة في مصر

ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ بتنظيم مصلحة السياحة والمعارض.

ـ القانون رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٧ بأنشاء المجلس الأعلي للسياحة.

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ بانشاء الهيئات الأقليمية لتنشيط السياحة

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنشاء الهيئات الأقليمية لتنشيط السياحة

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة السياحة والآثار وبمقتضاه أصبح للنشاط السياحى في مصر وزارة مستقلة.

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧٤ لسنة ١٩٦٦ بضم الآثار لوزارة الثقافة.

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٦٧ بادماج مصلحة السياحة مع وزارة السياحة.

ـ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ بانشاء الغرف السياحية وتنظيم الاتحاد المصري للغرف السياحية.

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة السياحة.

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم المجلس الأعلي للسياحة.

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل تنظيم المجلس الأعلي للسياحة.

لم يكن للنشاط السياحي حتي عام ١٩٦٦ وزارة تهيمن عليه وتنظم وتخطط له وتيسر دفته علي النحو السائد الآن. وبصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٦٦ الذي تضمن تنظيم وزارة السياحة والأثار، تبلورت الرؤية واصبح للنشاط السياحي في مصر وزارة مستقلة متخصصة.

- في عام ١٩٧٣ صدر أول قانون يحدد وينظم المنشأت الفندقية والسياحية وتلاه مجموعه من القوانين والقرارات الوزارية . اما الشركات السياحية فقد صدر القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٧ لبعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنه ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية لتنظيمها .

- يجدر الإشارةإلي أن التشريعات التي صدرت منظمة للنشاط السياحي والفندقي في مصر لم تكن حازمة حاسمة في منع ازدواجية الإختصاص وبعبارة آخري لم تكن هذه التشريعات مانعة جامعة بحيث تكبح جماح الوزرات والهيئات الحكومية الآخري الأعتداء علي إختصاصات وصلاحيات وزارة السياحة إذ أن المضرور أولاً وأخيراً هو الدخل القومي لمصر.

- التشريعات السياحية متداخلة مع قوانين المحال العامة والملاهي ومكافحة الدعارة والغش والتدليس ودخول ورقامة الأجانب والخروج من مصر وتنظيم مكاتب الوسطاء في الحاق الممثلين وغيرهم بالعمل في مصروالياتصيب والملاحة الدخلية والمراسي وتنظيم الرسو في المياه الداخلية وحماية نبر النيل والمجاري المائية من التلوث وحماية الأثار وتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والمصاعد الكبربية وتنظيم الاعفاءات الجمركية والحكم المحلي .

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠١٣٤ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨١ باعادة تنظيم المجلس الأعلي للسياحة.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨١ باعادة تنظيم وزارة السياحة
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٩٠ ببعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لمركز المؤتمرات.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٩١ بتنظيم الهيئة العامة للتنمية السياحة.
ثانياً: بعض قوانين وقرارات بشأن السياحة والخدمات السياحية:
القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقوانين أرقام ٦٨ لسنة ١٩٧٠ و ٣٣ لسنة ١٩٧٦ والقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١، ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن استخدام الحراس الخصوصين في المنشأت السياحية والفندقية.
- القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة علي المصنفات الفنية.
- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن الملاحة الداخية.
- القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة.
- قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأشتراطات العامة الواجب توافرها في الملاهي.
- قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ بتحديد العاب القمار .
- قرار وزير الأرشاد القومي رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة الداخلية للهيئات الأقليمية للتنشيط السياحي.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المراسي وتنظيم الرسو في المياه الداخلية.
- القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها.
- قرار وزير الأسكان والموافق رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٤ بإستثناء المدن الكائنة بمحافظة سيناء من تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة.
- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

ونتيجة لهذا أصبحت المنشآت السياحية والفندقية من خلال أشخاص المسئولين عن إدارتها واستغلالها تواجه عقوبات عن أفعال تعتقد وبحق أنها افعالاً غير مؤثمة عدا ما يعد منها مخالفاً للنظام العام والأداب . تأسيساً علي أن ترخيص مزاولة ومباشرة نشاطها السياحي والفندقي يجعلها في طمأنينة إلا أن تلك الطمأنينة سرعان ما تتبخر أمام تلك التشريعات المتعددة والمتنوعة والتي تفوق بلا شك مسيرة المنشأه السياحية والفندقية .

وقد تبين من القوانين أن هناك تداخلاً بين اختصاصات مختلفة في المجال السياحي . بين وزارة السياحة والحكم المحلي ووزارة الري .

* فوحدات الحكم المحلي تتدخل بمقتضي مجموعة من القوانين والقرارات كقانون المحال العامة وقانون الملاهي وقانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة العامة.

* وزارة الري لديها مجموعة من القوانين والقرارات تبيح لها التدخل في تراخيص النشاط

وترخيص الشهادات الصحية للعاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية .

- قرار وزير السياحة رقم ١١٦ لسنة ١٩٧١ إجراءات التراخيص بممارسة مهنة الأرشاد السياحي.

- القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية.

- قرار وزير السياحة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١ باللائحة الأساسية للغرف السياحية .

- قرار وزير السياحة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣ بشروط واجراءات التراخيص للمنشآت الفندقية والسياحية .

- القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ باشراف وزارة السياحة علي النماطق السياحية .

- قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتنفيذ أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وبشأن التزمات النزيل وبشأن امتيازات المنشآت الفندقية.

- القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم شركات سياحية .

- قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار النحة التنفيزية لقانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ الذي يقتضي بأن تتولي كل محافظة بالأشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التي تقع في دائرتها وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة باستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة وللمحافظة كذلك منح تراخيص إنشاء وإقامة واستغلال المنشآت الفندقية والسياحية بالشروط والاجراءات التي يصدرها قرار وزير السياحة .

- قرار وزير الأقتصاد والتعاون الأقتصادي رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨١ بشأن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية.- قرار وزير التجارة الدخلية رقم ١٦١ لسنة ١٩٨١ بشزن السلع التموينية للفنادق والمنشآت السياحية .

- قرار وزير السياحة رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بتنفيذ احكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ تصنيف الفنادق السياحية

- قرار وزير السياحة رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ الذي فوض المحافظين كل في دائرة أختصاصة بالأختصاصات الأتية : .

* تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والمطاعم والمقاهي وغيرها من المحال العامة الغير مقيمة سياحياً.

* الألتزام بالاعلان عن أسعار بيع الوجبات وأجور المبيت في الإختصاص الأول والثاني .

* استصدار تراخيص الفنادق والبانسيونات والبيوت المفروشة والمطاعم والمقاهي وغيرها الغير مقيمة سياحياً .

- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل من التلوث والشروط الواجبة لتراخيص إقامة منشآت فندقية وسياحية علي نهر النيل .

السياحي كقانون الملاحة الداخلية. وقانون المراسي وتنظيم الرسو في المياه الداخلية . وقانون حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث.

وجدير بالذكر أن وحدات الحكم المحلي ووزارة الري تستخدم سلاح التنفيذ الاداري من حيث الازالة والغلق أستنادا ً إلي ما منحه المشرع من صلاحيات منصوص عليها قانونا ً .

- قرار رئيس الوزراء رقم ٩١٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية النيل من التلوث .
- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن رسوم الارشادوالتعويضات ورسوم الموانى والمنائر والرسو والمكوث.
- القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الأثار وشروط ترخيص البناء في الاماكن المتاخمة للمواقع الأثرية داخل المناطق المأهولة.
- القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ بشأن المرشدين السياحيين ونقابتهم .
- قرار وزير السياحة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية لقانون المرشدين السياحين .
- قرار وزير السياحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن لائحة العاملين بالهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي .
- قرا وزير السياحة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن استعمال مسطحات النيل .
- قرا وزير الطيران رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن الخدمات الأرضية للطائرات .
- قراروزير الري رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل من التلوث .
- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الاحكام المتعلقة باملاك الدولة وأنشاء الهيئة العامة للتنمية السياحية.

ثالثاً : إتفاقيات دولية

- الاتفاقة الدولية المبرمة سنة ١٩٧٩ بين الأتحاد الدولي للفنادق IHA والاتحاد الدولي للمنظمات ووكالات السفر والسياحة.UFTAA.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الموفقة علي التنمية والتسهيلات السياحية بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .